مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧٧٦**

الجمعة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد ماكولي/السيد فان بوهيمن	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد إيبانيث
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد كليمكن
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد نديايي
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد بدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شارما
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيري
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بوزراء الخارجية والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة ممثلي الدول التالية: أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، آيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فنلندا، قبرص، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المغرب، منغوليا، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، هنغاريا وهولندا.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة كلاً من: السيد كيم وون – سو، وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، والسيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/800، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته كل من: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، آيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد كيري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. قبل عشرين عاماً، دخل الرئيس بيل كلينتن إلى الجمعية العامة يحمل قلماً في يده، وهو القلم الذي قد استخدمه في التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والقلم نفسه الذي استخدمه الرئيس جون ف. كينيدي منذ عقود خلت لبثّ الروح في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية. وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس كلينتن أن المعاهدة ستكون خطوة أساسية أخرى نحو قرن يمكن فيه أن نقلل أكثر من أدوار ومخاطر الأسلحة النووية ونتخلّص منها في نهاية المطاف.

وتتاح لبلداننا اليوم فرصة للتصويت مرة أخرى على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتأكيد على وعدها بكوكب أكثر أماناً وأكثر أمناً وأكثر سلماً. إن مشروع القرار (S/2016/800) الذي لدينا فرصة لاعتماده هذا الصباح هو بيان قوي وضروري لمبادئنا ووعودنا بوصفنا مجتمعاً دولياً. وهو يؤكد من جديد القاعدة القائمة بحكم الأمر الواقع – وأؤكد، القاعدة – في عالم اليوم ضد التجارب النووية. وهو يُقرّ بالمصالح المشروعة للدول التي تتخلّى بشكل كامل وصادق عن الأسلحة النووية في سبيل الحصول على

ضمانات ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها، وأنه سيجري احترام هذه الضمانات. كما يُعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأهدافها في نزع السلاح. فهو يحشد الدعم للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نظم الرصد والتحقق. ويُشجّع الدول على القيام بالتحضيرات اللازمة لليوم الذي تدخل فيه المعاهدة حيز النفاذ.

وأود أن أشدد على أن مشروع القرار لا يفرض حظراً قانونياً على التجارب، ولا يجبر أي حكومة على اعتماد متطلبات الإبلاغ الجديدة. ولكنه يعزز الأغراض والأهداف الأساسية للمعاهدة ذاتها، أي تقليل اعتمادنا على الأجهزة النووية، والحد من التنافس بين القوى النووية، وتعزيز نزع السلاح المسؤول.

وسيُحتفل في الشهر القادم في ريكيافيك بالذكرى السنوية الثلاثين لاجتماع غورباتشيف – ريغان وسيتم إحياء ذكراه، وأود من الجميع التفكير أين كنا. لقد ترعرعتُ في عالم كنت أختبئ فيه تحت طاولتي في المدرسة ويُطلب مني الاحتماء والتدرّب على إمكانية نشوب حرب نووية – وهي أمور ما كان لشيء منها أن يفيد، كما نعلم. ويمكنني أن أتذكّر سنين في مجلس الشيوخ أردت فيها أن أكون في فريق راصدي تحديد الأسلحة، مع أشخاص متميّزين مثل بات موينيهان وتيد كينيدي وجون وورنر وسام نون، الأشخاص الذين عملوا طوال حياتهم للتحرك نحو الجهود المسؤولة هنا. وعلى مر السنين، شهدنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق منهمكين في سباق التسلح – واحدة بواحدة، كل منهما يفعل شيئاً يجعل الآخر يشعر بأن عليه أن يردّ بالمقابل – حتى أصبح لدينا ٥٠ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية يواجه كل منها الآخر، إلى أن حانت تلك اللحظة في ريكيافيك، عندما خرج الرئيسان وقالا: ”إن هذا جنون؛ وعلينا أن نمضي في اتجاه مختلف“.

وهذا بالضبط ما يقوم به العالم منذ ذلك الحين. لقد مضينا في اتجاه مختلف. ومن بين ٥٠ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية تم التخفيض نزولاً إلى حوالي ١ ٥٥٠ رأس، واقترحنا المضي إلى أدنى من ذلك العدد. لقد أمضى أشخاص أذكياء عمراً وهم يبحثون عن ذلك – وزير الدفاع الأسبق جيم شليسنغر، ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر، وبيل بيري وسام نون – أشخاص لا يتوقع المرء أن يراهم يتحدّثون عن إمكانية إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي الآونة الأخيرة، أمضت الولايات المتحدة وإيران سنتين حافلتين في التفاوض على ما ظنّه الجميع غير محتمل. دولتان لم تكن بينهما علاقات منذ عام ١٩٧٩ بدأتا محادثة في الغرفة الواقعة خلف هذه القاعة، في المرة الأولى التي جئت فيها إلى هنا من أجل الجمعية العامة. وحوّلنا ذلك إلى دولة تتخلى فعلاً عن برنامجها النووي وتوضح للعالم أنها مستعدة للابتعاد عن طريق الأسلحة النووية لجعل العالم أكثر أمناً.

ولذلك، بعد عقدين من الزمن على بدء هذه العملية، ربما يكون هناك بعض الذين يشككون في قيمة مواصلة هذه المعاهدة أو الاستثمار في اعتمادها، لأن العالم قد تغير بشكل كبير. لقد تخلّى كل عضو تقريباً من أعضاء الأمم المتحدة الآن عن خيار إجراء التجارب، والحكومات المسؤولة في كل مكان ملتزمة بالحد من المخاطر التي تشكّلها المواد النووية والأسلحة النووية. ومع ذلك، تذكّرنا في الأسابيع الأخيرة الضرورةَ المطلقةَ لدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن التجارب النووية الأخيرة لكوريا الشمالية هي تحدّ لقيادة مجلس الأمن. وهي تحد للقاعدة التي عممتها للتو. وتحد وتهديد مباشر للاستقرار والسلام الدوليين. وهي عمل استفزازي متهور وخطير ينبغي علينا استحضار ردّ حازم وفعال إزاءه.

وهذا اليوم، هذا الصباح، هو تأكيد لاستعدادنا لتوضيح ذلك، لإعطاء ذلك الرد، لاتخاذ خطوة تقول إننا لن نفقد

التزامنا، بل سنبقى ملتزمين بالمضي في اتجاه القضاء على خطر الحرب النووية. واليوم هو أيضاً تذكير بقيمة المعاهدة. وتبرهن الإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستجابتنا لها على فعالية نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي ونظام التحقق والكشف الأوسع نطاقاً. وقد قدّمت هذه الحادثة برمتها تذكرة صارخة بسبب كون البنية الأساسية للمعاهدة مسألة حيوية جداً وبسبب كون اعتماد مشروع القرار هذا أمراً مهماً جداً.

إن تصويتنا الإيجابي هنا دليل على التزامنا الثابت بإيجاد عالم أكثر أمناً تُستخدم التكنولوجيا النووية فيه حصراً للأغراض السلمية، وينعدم فيه احتمال نشوب نزاع نووي.

في الوقت الحالي، تشارك حكومة الولايات المتحدة في عملية مع مجلس الشيوخ، حيث لدينا العديد من الأعضاء الجدد الذين لم يسبق لهم المشاركة في هذه المناقشة، بدأنا فيها فعليا شرح وتثقيف هؤلاء الأعضاء بشأن ما يعود به التقدم في التكنولوجيا علينا. في عالم اليوم الحديث الذي يتسم بالقدرة الافتراضية والحوسبة والذكاء الاصطناعي، لا نحتاج إلى تفجير أسلحة لمعرفة ما يمكننا عمله. لدينا القدرة على القيام بذلك، وأود ببساطة أن أقول للجميع في هذه القاعة أنه لا يسعني التفكير سوى في بضع هدايا يمكننا وجيلنا أن نقدمها للجيل المقبل أعظم من التأكيد على أننا سنواصل الابتعاد عن احتمالات الأسلحة النووية. يمكن لعملنا اليوم أن يبين للناس في كل مكان أن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية قد يكون ممكنا بالفعل، وأننا سنبذل كل ما في وسعنا لجعل ذلك اليوم حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بافلو كليمكن، وزير خارجية أوكرانيا.

السيد كليمكن (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن عملية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالطبع حجر زاوية للأمن العالمي، وبوصفنا أحد أشد مؤيديها، نرحب بمبادرة مجلس الأمن اعتماد مشروع قرار اليوم (S/2016/800)، الذي يهدف إلى تشجيع مواصلة إحراز تقدم نحو بدء نفاذ المعاهدة. هذا أمر أساسي، ونحن جميعا ندرك أن هناك عددا من التحديات، كتلك التي ذكرها للتو الوزير كيري فيما يتعلق بحقيقة أن كوريا الشمالية لا تزال قادرة على إجراء التجارب النووية. لكننا ندرك أيضا – وقد بدأت حياتي في السلك الدبلوماسي تحديدا في هذا المجال لنزع السلاح النووي – مدى أهمية تعزيز نظام عدم الانتشار برمته.

وفي صياغة قرار اليوم، قررنا إدراج مسألة الضمانات الأمنية، التي كانت موضوعا للمناقشة في إطار عملية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ فترة طويلة. وأود أن أذكر في هذا الصدد بأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ تتضمن شرطا واضحا بشأن ضرورة الاحترام الكامل لجميع الالتزامات القائمة فيما يتصل بالضمانات الأمنية. وحيث أن مشروع قرار اليوم يشير إلى الضمانات الأمنية الممنوحة في عام ١٩٩٥، من الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار أن لدينا أيضا ضمانات أخرى، كتلك الواردة في مذكرة بودابست، الموقعة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، التي تضمنت التزامات واضحة جدا للدول النووية الثلاث المعنية بشأن احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة. وتلزم الفقرة التالية لذلك الجزء جميع تلك الدول بتأكيد،

”التزامها بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا، وأن أيا من أسلحتها لن يستخدم على الإطلاق ضد أوكرانيا“.

ويثير الانتهاك الرئيسي لهذه الضمانة الأمنية من جانب بلد معين – هو الاتحاد الروسي – مسألتين أساسيتين. المسألة

الأولى، بطبيعة الحال، هي ما إذا كان بإمكاننا أن نثق في الضمانات الأمنية الواردة في مشروع قرار اليوم؛ مسألة الثقة فيما يتعلق بنظام عدم الانتشار برمته تكتسي أيضا أهمية أساسية. والمسألة الثانية هي ما إذا كانت هذه الضمانات الأمنية كافية لتمكيننا من تحقيق تقدم حقيقي نحو نزع السلاح النووي. ولذلك، أود أن أحث مجلس الأمن على مواصلة النظر على طول طريق عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وجميع جهودنا ذات الصلة، وأن أذكر الجميع مرة أخرى بالضرورة المطلقة والأهمية الحاسمة لاحترام جميع الالتزامات القائمة فيما يتصل بالضمانات الأمنية. وينبغي النظر لأي انتهاك لتلك الضمانات الأمنية باعتباره أحد التحديات الأساسية لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد هشام بدر، نائب وزير الخارجية للعلاقات المتعددة الأطراف والأمن الدولي في مصر.

السيد بدر (مصر): السيد الرئيس، سوف أدلي بتعليل التصويت باللغة الإنكليزية، خروجا عن القاعدة، وذلك نظرا للطابع الفني للموضوع محل النظر اليوم، وأيضا حتى تصل الرسالة بالدقة والوضوح اللازمين نظرا لأهميتها البالغة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن التزام مصر بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي لا يتزعزع. وعلى مدى عقود، كان نزع السلاح النووي أولوية قصوى في سياستنا الخارجية، وهو لا يزال أولوية هامة لأعضاء حركة بلدان عدم الانحياز. ويستند اهتمامنا إلى اعتقادنا الطويل الأمد بأن الأسلحة النووية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وأنه يلزم اتخاذ إجراءات عالمية جماعية لإزالتها.

وفي هذا السياق أود أن أعرب عن سخطنا واستيائنا إزاء مشروع قرار اليوم (S/2016/800) بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. تشوب مشروع القرار عيوب خطيرة ولا يستحق اهتمام مجلس الأمن. ومساهمته في نظام نزع السلاح النووي ضئيلة وعديمة الجدوى. وبدلا من تعزيز هذا النظام، فإن مشروع القرار يهدر فرصة للتشديد على مدى حاجتنا الملحة للنهوض بنزع السلاح النووي. ويؤسفنا أنه عرض دون إدراج العديد من التعديلات الأساسية التي اقترحها وفدي. وأود أن أتناول ستة شواغل محددة تساورنا بشأن مشروع القرار.

الأول هو أن مجلس الأمن ليس المحفل المناسب لمعالجة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالطريقة التي يحاولها مشروع القرار. تجري بصورة منتظمة دراسة التطورات والتقدم المحرز فيما يتصل بالمعاهدة من قبل اللجنة التحضيرية والأمانة التقنية المؤقتة. إن تدخل المجلس في ديناميات المعاهدة والمسائل الفنية المتصلة بها يخلق ازدواجية لا داعي لها ويولد مناخا غير مؤات للمداولات الشاملة للجميع. ينبغي إشراك جميع الدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدة مشاركة كاملة في أي مناقشة ذات صلة بكل من المعاهدة وهيئاتها التقنية ونظام التحقق الخاص بها. لا ينبغي أن تقتصر هذه المناقشة على أعضاء مجلس الأمن.

والثاني، هو أن مشروع القرار لا يبرز الدور المركزي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالنسبة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وعلى الرغم من الإشارة المتواضعة في ديباجة مشروع القرار، فقد جرى تجاهل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تماما في فقرات المنطوق، رغم كونها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومن المستغرب أنه في حين أن مشروع القرار يشجع على تعزيز عالمية المعاهدة، فإنه لا يشير بتاتا لأهمية تحقيق العالمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ما هو سبب الحماس بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل والصمت المطبق إزاء معاهدة عدم الانتشار؟ نحن

ندعو جميع الدول الأعضاء الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تعزيز عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على الفور وبنشاط. ونظرا لأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الأساس الرئيسي لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، فإنها تستحق مزيدا من الاهتمام.

ثالثا، من غير المعتاد، إن لم يكن من المثير للاهتمام، عدم تناول مشروع قرار يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بشكل مناسب، الحاجة الملحة لاتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه تحقيق نزع السلاح النووي. وفي حين ينبغي بالتأكيد وقف التجارب النووية في مجملها، كما تدعو المعاهدة إلى ذلك بوضوح، يقع على كاهل المجتمع الدولي قدر كبير من الالتزام والمسؤولية بشكل أكثر إلحاحا، للنهوض بنزع السلاح النووي. وإذا كان يساور المجلس حقاً القلق جراء مخاطر الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو اختبارها، فسيكون من المنطقي معالجة السبب وليس مجرد الأعراض. ومن خلال تناول التجارب النووية حصرا في مشروع القرار هذا، يتفادى المجلس تناول النقطة المركزية المتمثلة في أن استمرار حيازة الأسلحة النووية في حد ذاتها، واستمرار تأجيل أولئك الذين يملكونها المشاركة في عملية نزع سلاح حقيقية، هو ما يمس، هذا إذا لم يهدد الاستقرار العالمي.

إن مشروع القرار هذا، وبشكل غير ملائم، لا يشير إلى الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى نزع السلاح النووي. ويغض الطرف عن الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، بما في ذلك الخطوات العملية الثلاث عشرة. وفي الواقع، لا يستجيب مشروع القرار بشكل ملائم لجزء الديباجة من المعاهدة الذي يؤكد على:

”ضرورة بذل جهود منهجية وتدريجية متواصلة لتقليل الأسلحة النووية في العالم بغية الوصول في النهاية إلى هدف إزالة هذه الأسلحة، ونزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة“.

لذلك كان يتعين أن يشكل نزع السلاح النووي الأولوية في مشروع القرار هذا. وكان ينبغي أن يتضمن رفضا قاطعا لتحديث الدول الحائزة للأسلحة النووية لمخزونات الأسلحة النووية، والدور الذي توليه للأسلحة النووية في مذاهبها الاستراتيجية. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة، بالتالي، لكي أعبر عن رفضي القاطع للفكرة التي طرحتها بعض الدول بأن صيانة المخزون النووي تتسق مع أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. الأمر ليس كذلك، حيث تتعارض صيانة وتحديث الأسلحة النووية مع الالتزام القانوني وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يدعو صراحة إلى اتخاذ تدابير فعالة في مجال نزع السلاح النووي، ووقف سباق التسلح النووي. وتشكل الإزالة التامة للأسلحة النووية الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وبالتالي، فإن حقيقة أن يكون نزع السلاح النووي غائبا تقريبا في مشروع القرار هذا، تقوض مصداقيته وتضعف بشدة فعاليته. إنه يبعث رسالة خاطئة إلى المجتمع الدولي، مفادها أن مجلس الأمن انتقائي ومنحاز ومنخرط في انتقاء النهج عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح وعدم الانتشار النووين على الصعيد العالمي. ورسالة مشروع القرار: لا للاختبار، ونعم لحيازة المخزونات وتحديثها.

رابعا، يضع مشروع القرار هذا بشكل غير منصف وغير معقول، أولئك الذين يملكون أسلحة نووية على قدم المساواة مع أولئك الذين لا يملكونها. ويدعو الدول إلى الامتناع عن إجراء أي تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية، ويحث جميع الدول التي لم توقع أو لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك دون إبطاء. وكان على مشروع القرار أن يضع مسؤولية

خاصة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. إن المساواة بين الدول التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع تلك التي ليست طرفا فيها، وفي الوقت نفسه، دعوة كلا الفئتين من الدول إلى الامتناع عن إجراء تجارب نووية، هي حجة غير مقنعة. ومن الناحية المنطقية، تقع المسؤولية أساسا على عاتق الدول التي تملك في الواقع القدرة على إجراء تجارب نووية.

خامسا، تعد للطبيعة التدخلية لمشروع القرار في أعمال اللجنة التحضيرية، والأمانة التقنية المؤقتة، نتائج عكسية. إن الأمانة العامة هي هيئة، وينبغي أن تظل هيئة تقودها الدول لتحديد اتجاهها فقط، والحفاظ على صلاحية اتخاذ القرارات بشكل مستقل، بدون تدخل خارجي. ولا ينبغي لمجلس الأمن التدخل في عمل الأمانة العامة، والتدخل في ممارسة تقديم التقارير بشأن سلوكها. ويعود للجنة التحضيرية أن تقرر ما هو الملائم والمواتي لعملها، وفقا لأولويات المنظمة وطموحات الدول الأعضاء فيها. ويشكل مشروع القرار سابقة غير جيدة، ويمكن أن يعتبر تعديا من جانب مجلس الأمن على المكانة المستقلة للمنظمات الدولية وهيئات المعاهدات، ويملي بعض الإجراءات والتدابير التي يتعين اتخاذها، رغم أن الإرادة الجماعية للدول الأعضاء لا تقرها.

سادسا، يدخل التقدم فيما يخص نظام التحقق الذي تنص عليه المعاهدة، ضمن صلاحيات اللجنة التحضيرية. وحسب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تم الانتهاء بنجاح من ٨٥ في المائة من نظام التحقق. وجرت الإشارة إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بجميع الركائز الثلاث للنظام، المتمثلة في نظام الرصد الدولي، ومركز البيانات الدولي، والتفتيش الموقعي. وينبغي الحفاظ على الطابع المؤقت لذلك النظام، وفقا لأحكام المعاهدة، والحالة التشغيلية الرسمية عند بدء نفاذ المعاهدة.

كما يعكس مشروع القرار معضلة محيرة. فبينما تعبر بعض الدول عن حماسها هنا في المجلس بخصوص الحاجة الملحة لاستكمال نظام التحقق، فإنها على النقيض من ذلك، لا تتحمل مسؤولياتها من خلال تصديقها على المعاهدة، وترفض سلطاتها التشريعية مرارا وتكرارا التصديق على المعاهدة، مما يستبعد إمكانية أن يؤتي نظام التحقق ثماره. وكنا نأمل في وجود بعض التفسير لهذا السلوك الثنائي، والرسالة المتناقضة.

إن مصر كانت من بين أوائل البلدان التي تفاوضت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ووقعت عليها. ونحن نؤيد تماما أغراض المعاهدة وأهدافها. إننا نسعى إلى عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك التجارب النووية. وندين بسرعة وبشكل لا لبس فيه أولئك الذين يجرون تجارب نووية. ونظل ملتزمين بتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وكانت مصر، وستظل مدافعا قويا عن نظام منع الانتشار النووي القوي الموجه نحو القضاء التام على الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

مصر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٤ صوتا مؤيدا، بدون اعتراض، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

أعطي الكلمة لمعالي السيد مانكور نديايي، وزير خارجية السنغال وشؤون السنغاليين في الخارج.

السيد نديايي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): نجتمع هنا مرة أخرى، لنعبر عن التزامنا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد مرور ٢٠ عاما على فتح باب التوقيع عليها في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. لقد اعتمدت المعاهدة بسبب القلق الكبير جراء سباق التسلح النووي المنذر بالخطر، ومن أجل محاولة إنقاذ العالم من الإرهاب الذي يلوح في الأفق. وأجريت أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة نووية بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٦. وبعد مرور عشرين عاما على التوقيع على ذلك الصك، إنخفض ذلك العدد بشدة إلى تسعة، وهذا أمر لا يزال يثير القلق، لكنه واعد في جهودنا الرامية إلى تحقيق الهدف المنشود.

وقد تعهدت الدول الأطراف، وفقا للمعاهدة، على الامتناع عن جميع التجارب والتفجيرات النووية، سواء للأغراض السلمية أو العسكرية، بغض النظر عن مكان إجرائها – في الغلاف الجوي أو تحت الأرض أو في الفضاء الخارجي أو تحته. ومع ذلك، وعلى الرغم من نطاق المعاهدة، ولا سيما أهميتها، فإنها لم تدخل بعد حيز النفاذ بسبب عدم كفاية عدد التصديقات من قبل دول المرفق ٢. وحتى اليوم، هناك ١٦٦ دولة طرفا في المعاهدة، بما في ذلك ٣٦ بلدا من البلدان ال ٤٤ المدرجة في المرفق، لا بد من تصديقها على المعاهدة لبدء نفاذها. ويبين ذلك أهمية القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي اتخذه المجلس للتو بدعم من وفد السنغال، للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لهذه الصك الهام. وأشكر الوفد الأمريكي على تقديمه القرار الحالي وعلى قيادة المشاورات التي أدت إلى اتخاذه.

وبسبب التزام السنغال بالمثل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فقد التزمت بهدف جعل هذه اللحظة التاريخية بداية لحقبة جديدة، تتسم بتجديد التعهد بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا السبب يثني الوفد السنغالي على الأهمية التي تُولَى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي والأساس الحاسم للسعي إلى نزع السلاح النووي. ولا يمكن أبدا للأمم المتحدة أن تبين بما يكفي أن الهدف الرئيسي ليس هو عدم الانتشار فحسب، بل نزع السلاح النووي، عملا بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وحتى يتحقق ذلك الهدف، من الأهمية بمكان، إن لم يكن من الضروري، مواصلة تعزيز التزام الدول غير النووية بعدم الانتشار من ناحية، ومن ناحية أخرى، بعزم الدول التي تمتلك هذه الأسلحة على التقيد بضمانات الأمن السلبية. ولذلك، فإن السنغال تناشد جميع البلدان التي لم تعبر بعد عن موافقتها على الالتزام بالمعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، اتخاذ التدابير المناسبة في ذلك الصدد من أجل بناء عالم أكثر أمنا.

ويحيط القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) علما بالبيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي صاغه الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن، والذي يسلط الضوء على التزامهم بنزع السلاح النووي، ودخول المعاهدة حيز النفاذ ويعيد تأكيد وقف التجارب والتفجيرات النووية، فيما تنتظر دخول هذا الصك حيز النفاذ.

وأؤكد مجددا التزام السنغال بنزع السلاح ونظام عدم الانتشار النووي، وبالتالي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

وبمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبمعاهدة بليندابا التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وأغتنم هذه الفرصة لدعوة الدول الأطراف في معاهدة حظر التجارب النووية إلى الوفاء بالتزاماتها، ولدعوة الدول التي لم تصبح بعد طرفا في المعاهدة، وهي دول المرفق ٢، إلى تكثيف جهودها للتصديق عليها، لصالح المجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إغناسيو إيبانييث، نائب وزير الشؤون الخارجية في إسبانيا.

السيد إيبانييث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): شاركت إسبانيا في تقديم القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) لأننا نعتقد أنه خطوة مهمة على طريق إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ، فهي بالفعل عنصر أساسي من عناصر نزع السلاح الدولي ونظام عدم الانتشار. وأرحب بحضور السيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على طاولة مجلس الأمن، وبطبيعة الحال، بوكيل الأمين العام كيم وون – سو. إننا نوجه رسالة ممتازة معا كمجلس وكأمانة عامة للأمم المتحدة وكلجنة تحضيرية بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية، للتشجيع على دخول المعاهدة حيز النفاذ من دون مزيد من التأخير.

وقد وقعت على المعاهدة ١٨٣ دولة وصدقت عليها ١٦٦ دولة. وقد صدقت إسبانيا على المعاهدة في عام ١٩٩٨. إنني أناشد الدول التي لم تصدق أو توقع بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك. ويشكل هذا القرار خطوة أخرى نحو حظر إجراء التجارب النووية بالكامل من قبل المجتمع الدولي، وهو يسهم في تعزيز فرض الحظر على التجارب النووية بوصفه قاعدة دولية من الناحية الفعلية. بيد أن الوقف الاختياري ليس بديلا عن دخول المعاهدة حيز النفاذ، وهو هدفنا الرئيسي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أدين بقوة التجربتين النوويتين اللتين أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ كانون الثاني/يناير و ٩ أيلول/سبتمبر، واللتين تمثلان انتهاكا لقرارات مجلس الأمن المختلفة. وتشكل مثل هذه التجارب تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وللاستقرار الإقليمي.

وأخيرا، يجب أن يعمل القرار الذي اتخذناه للتو على تعزيز اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبهذا القرار، يقر مجلس الأمن بنضج نظام التحقق الذي أنشأته اللجنة التحضيرية وبأعمال الأمانة التقنية المؤقتة في ذلك الصدد. وإنني لعلى ثقة من أن القرار سيعطي الزخم اللازم لإكمال نظام الرصد الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد ألوك شارما، عضو البرلمان ووزير شؤون آسيا والمحيط الهادئ في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد شارما (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار الهام ٢٣١٠ (٢٠١٦). تحل هذا العام الذكرى السنوية العشرون لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن قرار اليوم حسن التوقيت وإسهام هام في تحقيق أهداف المعاهدة في آن معا. ودعوة اليوم لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة ملموسة نحو عالم أكثر أمنا واستقرارا.

لقد كانت المملكة المتحدة من أوائل الموقعين على معاهدة حظر التجارب النووية في عام ١٩٩٦، وقد صادقنا عليها في عام ١٩٩٨. ويؤسفنا أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ، غير أن المزيد من التصديقات سيظهر الالتزام العالمي بإنهاء

تجارب التفجيرات النووية. وإننا نرحب بآخر التصديقات، من قبل بورما وسوازيلند. فقد انضمتا إلى ١٦٦ دولة في المجموع قامت بذلك. ومن شأن المزيد من التصديقات كذلك أن يرسل رسالة واضحة إلى المجتمع العالمي بعدم التسامح مع تجارب التفجيرات النووية.

إن لدخول المعاهدة حيز النفاذ مزايا واضحة بالنسبة لنا جميعا. وتشمل هذه الفوائد التشغيل الكامل لنظام رصد دولي ومركز بيانات دولي يعملان بالكامل، فضلا عن عنصر التفتيش الموقعي للمعاهدة. ومن شأنها مجتمعة أن تكفل أن أي دولة تميل إلى إجراء تجارب تفجيرات نووية ستعرف أنه لا يمكنها القيام بذلك من دون أن يتم اكتشافها. ومن الجدير بالذكر أنه عندما صيغت المعاهدة، لم يكن أحد يعلم أن نظام الرصد الدولي سيكون ممكننا بالفعل. واليوم، نعلم أنه من الممكن. وتتمتع جميع الدول الموقعة بفرص متساوية في الحصول على البيانات التي يوفرها، ولا يمكن لهذا الرصد إلا أن يتحسن مع استمرار النظام في النمو. وهو الآن مكتمل بنسبة ٨٩ في المائة. ويتوقف نجاح النظام على تفاني وتعاون العديد من البلدان التي أنشأت مراكز.

ونظرا لأهمية تلك الأهداف ومساهمتها في فعالية نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، من المؤسف أن البعض قد اختار عدم التصويت مؤيدا لمشروع القرار اليوم. إننا نعتقد أنه قرار حسن النية ومتوازن لمجلس الأمن ونشكر الولايات المتحدة على تقديمه.

لقد قطعنا شوطا طويلا صوب إنهاء تجارب التفجيرات النووية. وليست هناك سوى دولة واحدة، هي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تواصل القيام بهذا النشاط. ونحن ندين التجربة النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي علاوة على أنها تتعارض مع روح المعاهدة والغرض منها، تمثل انتهاكا مباشرا لقرارات مجلس الأمن الملزمة. وكما وافق المجلس قبل أسبوعين فقط، هناك حاجة الآن إلى العمل فورا على المزيد من التدابير الهامة في مواجهة الاستفزازات من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستتشاور المملكة المتحدة مع شركائنا الدوليين للمساعدة في تحقيق استجابة قوية تبين بوضوح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها يجب أن تشارك مشاركة بناءة مع المجتمع الدولي.

وختاما، تدعو المملكة المتحدة جميع الدول التي لم تصادق على المعاهدة إلى فعل ذلك، وذلك لإدخالها حيز النفاذ وبالتالي إنهاء إجراء التجارب التفجيرية النووية إلى الأبد.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي ملتزم بتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي، كما هو معروف، صدق عليها بلدنا منذ عام ٢٠٠١. ونأمل أن يساعد القرار ٢٢١٠ (٢٠١٦)، الذي اتخذ اليوم، أكبر عدد ممكن من الدول، لا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، على التوقيع والتصديق عليها.

ونعتقد أن عمليات الوقف الاختياري للتجارب النووية، على أهميتها، لا يمكن أن تشكل بديلا كاملا عن المعايير الدولية الملزمة قانونا. فالمعاهدة، بدلا من عمليات الوقف الاختياري على الصعيد الوطني، ينبغي أن تكون المعيار الأساسي للسلوك المسؤول الدول. ومن المؤسف أن اليد التي وقعت على المعاهدة، يد الرئيس بيل كلينتن – الذي ذكره وزير الخارجية كيري صباح هذا اليوم – ليست كَيَدِ الرئيس باراك أوباما، وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها غير قادرة على التصديق على المعاهدة. ونأمل أن يكون الرئيس المقبل للولايات المتحدة أكثر حماسا في رغبته في التصديق على المعاهدة.

ونحن لا نريد أن يكون اتخاذ هذا القرار سابقة غير محمودة لتدخل مجلس الأمن في اختصاص الهياكل الدولية الأخرى، أو لإنشاء التزامات بموجب معاهدة دولية للدول التي لم تنضم بعد إلى تلك المعاهدة. وفي هذه الحالة، نرى أننا تمكنا من تجنب

هذا الخطر. فقد اتخذ المجلس اليوم قرارا متوازنا لا يتعارض مع أحكام المعاهدة. ولهذا السبب صوتنا مؤيدين له.

وخروج وفد أوكرانيا دائما كما يبدو عن معايير مناقشتنا في مجلس الأمن أصبح تقليدا مؤسفا، ونحن لا ننوي الاستسلام لهذه الاستفزازات.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): ستحل غدا الذكرى السنوية العشرون لفتح باب التوقيع في نيويورك على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فقبل عشرين عاما، تفاوض المجتمع الدولي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأبرمها، بغية الحظر الشامل لتفجيرات التجارب النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، ومن ثم إحراز التقدم في عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز السلام والأمن الدوليين. وخلال السنوات العشرين الماضية، أصبح حظر التجارب النووية تفاهما مشتركا لدى المجتمع الدولي.

واتخاذ مجلس الأمن اليوم القرار ٢٢١٠ (٢٠١٦) يكتسي أهمية كبيرة لأنه يخلد ذكرى فتح باب التوقيع على المعاهدة، ويؤكد من جديد الغرض من حظر التجارب النووية، ويطالب بالتعجيل ببدء نفاذ المعاهدة. وقد أيدت الصين دوما الحظر الشامل للأسلحة النووية وتدميرها الكامل. وتعهدنا بألا نكون سباقين لاستخدام الأسلحة النووية والتزمنا بدون شروط بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وكانت الصين من بين أولى البلدان الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وما برحنا ثابتين في صون غرض المعاهدة ومقصدها وفي الامتثال لالتزامنا بالوقف الاختياري للتجارب النووية. وسنواصل العمل مع جميع الأطراف للضغط من أجل التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة وبذل جهود حثيثة لتحقيق الحظر الشامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذنا اليوم القرار ٢٢١٠ (٢٠١٦)، الذي شاركنا في تقديمه، وتشكر الولايات المتحدة على تقديمه أيضا.

ويحث القرار جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لضمان دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ويؤكد من جديد أهمية الوقف الاختياري للتجارب النووية ويحث جميع الدول على الامتناع عن إجراء أي نوع من التفجيرات النووية.

إن المعاهدة خطوة أساسية في التنفيذ التدريجي لعملية نزع السلاح النووي، وبدء نفاذها بات فرنسا أولوية قصوى لفرنسا في هذا المجال. وتشكل المعاهدة وعمليات الوقف الاختياري على الصعيد الوطني صكوكا أساسية لعدم الانتشار النووي والأمن الدولي. وتتجلى أهميتها على نحو أكبر في سياق الأعمال الخطيرة والمتكررة التي ترتكبها كوريا الشمالية، التي نفذت تجربة نووية خامسة في وقت سابق من هذا الشهر. وقد أدانت فرنسا ومجلس الأمن هذه الاستفزازات، الخطيرة للغاية، بأشد عبارات الحزم.

ومن الأهمية بمكان أن تفي جميع الدول بمسؤولياتها اليوم بالاستجابة لدعوتنا إلى تحقيق عالمية المعاهدة، على النحو المبين في القرار الذي اتخذناه للتو. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول التي لا بد من توقيعها وتصديقها لبدء نفاذ المعاهدة.

وكانت فرنسا من بين أوائل الدول التي وقعت على المعاهدة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وصدقت عليها، في عام ١٩٩٨. وباعتبارنا قوة نووية مسؤولة، اتخذنا خطوات قوية ومثالية، مثل تفكيك موقع التجارب النووية لدينا في المحيط الهادئ ووقف إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ونؤيد جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن في توجيه هذه الرسالة للتعبئة من أجل تحقيق الحظر الشامل للتجارب النووية.

وهذا الحظر أصبح مثالا للسلوك المسؤول على الصعيد الدولي. وقد أجرت دولة واحدة فقط تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين، وسلوكها يُدان بالإجماع في كل مناسبة.

وفي الذكرى السنوية العشرين للمعاهدة، تود فرنسا أن تؤكد مجددا التزامها الراسخ ببدء نفاذها في أقرب وقت ممكن. وبهذا القرار، تتعزز مسؤولية كل دولة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ركن هام من نظام نزع السلاح النووي. وتقوم اليابان بدور رائد في تيسير التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة.

وترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي يدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية. ونعتقد أن هذا سوف يعزز الزخم صوب نزع السلاح النووي فضلا عن التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة.

وهذا القرار يبين بوضوح الرغبة الجماعية للمجتمع الدولي في تعزيز حظر التجارب النووية. وتقدر اليابان قيادة الولايات المتحدة بشأن هذا القرار ويسعدها أن تكون من المقدمين.

وقد أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الثانية في سنة واحدة فقط. وهذه التجارب النووية من جانب كوريا الشمالية انتهاكات صارخة وغير مقبولة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، وتشكل تحديا خطيرا لأنظمة نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وتدين اليابان بشدة التجارب التي قامت بها كوريا الشمالية، وتواصل المطالبة بأن توقف كوريا الشمالية هذه الاستفزازات وتمتثل فورا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد اتفق مجلس الأمن بالفعل على بدء العمل فورا على اتخاذ التدابير المناسبة، بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، بشأن مشروع قرار لمجلس الأمن. وتتطلع اليابان إلى العمل عن كثب مع أعضاء المجلس الآخرين تحقيقا لتلك الغاية.

وفي الختام، تؤكد اليابان مجددا التزامها بالعمل مع البلدان المعنية بشأن التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤيدة القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦)، المتعلق بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لأننا نعتقد أنها مبادرة إيجابية لإحراز التقدم نحو الهدف ذي الأولوية المتمثل في نزع السلاح النووي ومن أجل التصدي للتهديد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها، الأمر الذي ستكون له عواقب مدمرة للبشرية.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد تكلم عن هذه المسألة اليوم، فإننا نعتقد أن من مسؤولية اللجنة التحضيرية والأمانة التقنية المؤقتة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معالجة هذه المسألة الهامة وفقا لولايتيهما.

إن القضاء على الأسلحة النووية يتطلب جهوداً مشتركة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان تنفيذ فعال لالتزامات متعددة الأطراف تفضي للقضاء على الترسانات النووية، بما يتماشى مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبلدي دولة طرف فيهما.

ومع ترحيبنا بإسهام القرار في مجال السلم والأمن، كنا نود أن يتضمن النص لغة أكثر صرامة فيما يتعلق بالالتزام الذي يتعين أن تتحمله الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل القضاء على تلك الترسانات. ونرى أيضاً أن ذكر القرار للبيان المشترك الصادر عن الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس

يخفف من التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية عندما يتعلق الأمر بتحقيق هدف نزع السلاح والالتزام بأحكام معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي الذكرى السنوية العشرين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نود التشديد على إسهامها في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نحث الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢، التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، على التوقيع أو المصادقة على ذلك الصك القانوني دون مزيد من التأخير.

ووفدي يؤكد أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية. كما أنه انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، كما ذكرت محكمة العدل الدولية في فتواها عام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (A/51/218، المرفق).

وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية، بما في ذلك التجارب دون الحرجة وتلك التي تنفذ عن طريق المحاكاة بغرض تطوير وتحسين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونرى أن تلك الأعمال تضر بالغ الضرر بأهداف نزع السلاح ونظام عدم الانتشار النووي وأحكام معاهدة عدم الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أنها تضعف من أثر تلك الصكوك باعتبارها تدابير لنزع السلاح.

لقد أعربت منطقة أمريكا اللاتينية عن دعمها الحاسم لتلك المعاهدة، ويتجلى ذلك في الإعلان الخاص الصادر في مناسبة الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والذي اعتمده رؤساء دول جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في قمتهم المعقودة في كيتو في كانون الثاني/يناير. وبلدي طرف أيضاً في معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان. وبالإضافة إلى تلك الإنجازات، أود أن أشير إلى إعلان مؤتمر القمة الثاني للجماعة، المعقود في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الذي أُعلِنت خلاله أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة للسلام.

وما فتئنا نشجع المجتمع الدولي على مضاعفة الجهود لتنفيذ الالتزام المتفق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وهو ما تم التأكيد عليه في المؤتمرات اللاحقة، فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهذا الإجراء ستكون له أهمية خاصة بالنسبة للسلم والأمن في تلك المنطقة المضطربة.

وفي هذا السياق، نحتاج أيضاً إلى تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من جانب الدول التي تمتلك أسلحة نووية، اتساقاً مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي والتدابير المعتمدة في مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة لتلك المعاهدة منذ عام ٢٠٠٠.

ونكرر الدعوة للتفاوض وإبرام صك عالمي ملزم قانوناً بشأن ضمانات أمنية غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بهدف تحقيق القضاء التام على تلك الفئة من أسلحة الدمار الشامل، بغض النظر عن نوعها أو موقعها الجغرافي.

أخيراً، ومرة أخرى، نحث الدول التي لم توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو تصادق عليها بعد إلى أن تفعل ذلك باعتبارها الصك القانوني الوحيد لحظر التجارب النووية القابل للتطبيق.

السيد غاسبر مارتيتز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية أنغولا أيما ترحيب باتخاذ القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) هذا الصباح، وتشعر بالارتياح لذلك.

وأنغولا وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عقب اختتام المفاوضات بشأن المعاهدة مباشرة، إلا أنها لم تصادق عليها إلا في عام ٢٠١٥ بسبب النزاع العسكري مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا، التي كانت تمتلك ترسانة نووية، كما هو معروف. وبعد انتهاء نظام الفصل العنصري، اتخذت جنوب أفريقيا القرار الحكيم بالاستغناء عن ترسانتها النووية. وهي بذلك قد أسهمت بشكل حاسم في تجسيد الموقف الأفريقي المكرس في معاهدة بليندابا، التي جعلت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إن اتخاذ قرار اليوم يأتي بعد أيام قليلة من نظر مجلس الأمن في مسألة الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية. والمجلس باتخاذه القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) إنما يتخذ موقفاً شاملاً بشأن مسألة التجارب النووية. ونود أن نبدي ملاحظات ثلاث بشأن تلك المسألة.

أولاً، إن القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) سيكون له معنى حقيقي لو كان يمثل إسهاماً فعالاً في تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال تصديق كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته عليها.

ثانياً، إن القرار سيكون له معنى كبير في حالة ما إذا كانت المعاهدة ستشكل تدبيراً فعالاً لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وبالتالي تسهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. والأسلحة النووية ليست مجرد أدوات للحرب، بل هي أدوات للإبادة، لأن الغرض منها في الأساس هو تدمير أرواح بشرية وأسباب الوجود الإنساني، من دون غرض عسكري حقيقي.

وبالأمس، في مناقشة الجمعية العامة (انظر A/71/PV.15) استمعنا إلى شهادة مؤثرة جداً من رئيس جزر مارشال بشأن الآثار البيئية والبشرية الوخيمة التي تضررت بها منطقة جنوب المحيط الهادئ جراء التجارب النووية التي أجريت في المنطقة قبل بضعة عقود.

ثالثاً، لقد صوتت أنغولا لصالح هذا القرار تعبيراً عن موقفها الواضح ضد الانتشار النووي. وسنرحب باعتماد مجلس الأمن كذلك لتدابير واضحة، بدون الكيل بمكيالين، لإدانة التجارب النووية في المناطق المختلفة التي ما زلنا نرى مسألة الانتشار سائدة فيها. ونعتقد أنه بتطبيق معايير مزدوجة وفي غياب موقف واضح من جانبنا، فإننا بذلك نعمل على إضعاف القرار الذي اتخذناه هذا الصباح تحديداً.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، يفي مجلس الأمن بالتزامه بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وماليزيا تود أن تعرب عن تقديرها للوفود والمشاركين المعنيين بالتفاوض على النص لتفاعلهم البناء وعملهم الكبير في هذا الصدد. وما زلنا نأمل في أن يكون القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) خطوة إيجابية، من وجهة نظر المجلس، للتشجيع على السريان المبكر لتلك المعاهدة. وفي هذا السياق، صوتت ماليزيا لصالح القرار.

ولا بد من التأكيد أيضاً على أن التزامنا نحن والمجتمع الدولي تجاه نزع السلاح العام والكامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال بدء نفاذ المعاهدة.

ونود أن نسجل أنه، على الرغم من أننا بحاجة إلى أن نرى تقدما إيجابيا بصورة تدريجية لكفالة دخول المعاهدة حيز النفاذ، فإننا نكرر أن هذه التدابير ليس لها نفس المفعول الدائم والملزم قانونا لإنهاء تجارب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى.

ويلاحظ وفد بلدي ببالغ القلق أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ. وإذ نحتفل بمرور عقدين على فتح باب التوقيع على

المعاهدة في عام ١٩٩٦، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يمكن عمل المزيد لتيسير بدء نفاذ المعاهدة، بما في ذلك الإبقاء على جميع حالات الوقف الاختياري القائمة للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية.

ولا تتضمن هذه المعاهدة أحكاما تلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول ذات القدرات في مجال الأسلحة النووية بنزع السلاح النووي بالكامل، ولا يمكن تجاهل الدعوة المنصوص عليها في المعاهدة، كما أنها بحاجة إلى الاعتراف بها على نحو أكبر. ولدى وفد بلدي بعض التحفظات إزاء أن القرار ٢٢١٠ (٢٠١٦) لا يعترف بتلك الحقيقة على النحو الكافي.

وبينما نؤيد روح الاحتفال بذكرى قرار إبرام المعاهدة ومقصده، فإن القرار ليس بديلا عن بذل جهود كافية من جانب جميع الدول الموقعة على المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا ينبغي تفسيره على هذا النحو. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تضطلع الدول ذات القدرات في مجال الأسلحة النووية بمسؤولياتها المتمثلة في التصديق على المعاهدة. وفي هذا الصدد، نحث الدول الواردة في المرفق ٢ على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

ومسؤوليتنا من الآن فصاعدا بعيدة عن الاكتمال. ونحن لا نزال ملتزمين بالعمل معا بحسن نية، وبتصميم قوي على تيسير تنفيذ القرار ٢٢١٠ (٢٠١٦). وفي حين نعي تماما أن النص نتاج مفاوضات بناءة، تظل الحقيقة هي أن التحدي الماثل أمامنا يكمن في ضمان ألا تكون هناك أي سابقة بشأن وجود وثائق مرجعية في قرارات المجلس لا يمكن أن يتفق عليها سوى حفنة من الدول. وهذا هو أساس موقف ماليزيا في ضمان أن يحظى مثل هذا القرار بأوسع تأييد ممكن، وأن يتم تناول شواغل جميع أعضاء المجلس بطريقة متوازنة. وإلا، فإن ذلك يبطل سلطة ومصداقية قرار يهدف إلى تقديم التوجيه في مساعينا المشتركة لصون السلم والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بكونه بناء، فإن إتاحة فرصة متساوية لجميع أعضاء المجلس وتوفير الوقت الكافي لهم ليستعرضوا بعناية أحكام النص سوف يشجع جهودنا المشتركة في تسهيل التنفيذ.

كما تؤكد ماليزيا على أن التقيد بالالتزامات المبينة في النظام القائم بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو مسؤولية جميع أعضاء المجتمع الدولي. وعلى هذا الأساس، فإن السعي إلى نزع السلاح النووي العام والكامل يجب أن يظل، أولا وقبل كل شيء، التزاما مشتركا وراسخا يترتب علينا جميعا هنا.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): صوتت أوروغواي مؤيدة للقرار ٢٣/١٠ (٢٠١٦) نظرا للأهمية المتأصلة لهذا الموضوع، ولأننا نؤمن بالحاجة إلى العمل صوب بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن المعاهدة – التي نشجع اليوم دخولها حيز النفاذ – تمثل حجر زاوية في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى هذا النحو، فإنها سوف تسهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين، بالإضافة إلى المساعدة في إيجاد عالم أكثر أمانا.

ويمثل تعزيز الإسراع في بدء نفاذ المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها – والتي فتح باب التوقيع عليها قبل ٢٠ عاما ولا يزال يتعين على الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢ التصديق عليها اليوم – أولوية بغية معالجة الخطر الذي تشكله تجارب الأسلحة النووية على المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تحث أوروغواي مرة أخرى الدول على التصديق على نص المعاهدة، وبخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢، التي لا بد من تصديقها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ونشجع تلك الدول على أخذ زمام هذه المبادرة وضمان التصديق بصورة ملائمة على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وتقع المسؤولية الكبرى عن دخول المعاهدة حيز النفاذ على عاتق تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتدعو أوروغواي – بوصفها بلدا ملتزما بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار – إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. فمجرد وجود الأسلحة النووية يشكل في حد ذاته تهديدا للسلام والأمن في العالم، ويعد القضاء التام عليها هو الضمان الوحيد لعدم استخدامها.

كما تمثل هذه الجلسة فرصة لنا لنتذكر الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وهذا أمر جرى بحثه في مختلف المؤتمرات الدولية، حيث تم توضيح أن هناك قيودا فيما يتعلق بمنع استخدام الأسلحة النووية وأننا لا نمتلك حقا وسيلة للدفاع عن النفس، بغض النظر عما إذا استخدمت بشكل عدواني أو بغير قصد. والعواقب الإنسانية المترتبة عن التدمير بهذه الأسلحة أمر ينبغي أن يؤدي إلى فرض حظر فوري وصريح، ولهذا السبب فإننا ندعو إلى إعمال جميع الالتزامات المتعهد بها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الممثل الدائم لنيوزيلندا.

إن الذكريات السنوية للأحداث الهامة نادرا ما تكون احتفالات مباشرة. وهذا بالتأكيد هو حال اليوم في ذكرى مرور ٢٠ عاما على اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد أثار اعتماد المعاهدة – في هذا المبنى قبل عقدين من الزمن – نشوة كبيرة. فالأمر الذي بدا مستحيلا – حيث كان يعارضه بشدة عدد من البلدان الكبيرة حتى سنوات قليلة ماضية – قد تحقق الآن. وعلى غرار غيرنا من المؤيدين الثابتين لنزع السلاح النووي، ترى نيوزيلندا أن شيئا يكتسي أهمية حقيقية قد تحقق.

فقبل اعتماد المعاهدة، ما فتئت نيوزيلندا تسعى جادة إلى تحقيق الهدف المتمثل في إبرام معاهدة لحظر التجارب النووية على مدى أكثر من ثلاثة عقود. بل إن نيوزيلندا قد لجأت مرتين – بدعم من آخرين في منطقة المحيط الهادئ – إلى محكمة العدل الدولية في محاولة لوقف التجارب النووية، التي ألهبت منطقتنا، وأضرت ببيئة المحيط الهادئ، وتسببت في توترات عميقة مع بعض أقدم أصدقاءنا وحلفاءنا. وقد اعتمدت بلدان جنوب المحيط الهادئ أيضا معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ وأدخلتها حيز النفاذ، وكان ذلك إلى حد كبير ردا على إجراء التجارب في منطقتنا.

وقد كان حظر جميع تجارب التفجيرات النووية – بالنسبة لنا ولمنطقة المحيط الهادئ – تتويجا لهدف طال انتظاره. وبالتالي، فلدى نيوزيلندا سبب حقيقي لإحياء ذكرى تلك اللحظة التاريخية التي تعود إلى عام ١٩٩٦ عندما اعتمدت المعاهدة. ومع ذلك، وكما يعرف الآخرون حق المعرفة، هناك أيضا ما يدعو للشعور بخيبة الأمل العميقة، فبعد ٢٠ عاما لم تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وأيدت نيوزيلندا المبادرة التي تقدمت بها الولايات المتحدة لإيجاد زخم جديد من أجل إدخال المعاهدة حيز النفاذ، وصوتت مؤيدة قرار اليوم ٢٢١٠ (٢٠١٦). وننضم للآخرين في دعوة جميع الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة ولم تصدق عليها – لا سيما الدول الثماني المتبقية التي يعد تصديقها ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ – أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وإلى حين تقوم بذلك، فإننا لن نغلق الباب في وجه التجارب النووية، باعتبار ذلك مسألة من مسائل القانون الدولي للمعاهدات.

فقد أوجدت المعاهدة قاعدة دولية قوية ضد إجراء التجارب. وتمتثل جميع الدول لهذه القاعدة باستثناء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالتجارب النووية المتكررة التي تقوم بها كوريا الشمالية تمثل إهانة لالتزام المجتمع الدولي – من خلال المعاهدة واستمرار الوقف الاختياري ضد التجارب – بإنهاء حقبة التجارب النووية، وكذلك انتهاكات صارخة لقرارات مجلس الأمن ولالتزامات هذا البلد بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي حين أن المعاهدة تمثل أداة هامة في حد ذاتها، فمن المهم أن نتذكر، كما ذكر آخرون اليوم، أنها توجد في إطار أوسع نطاقا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وكان هذا الإطار سيتجسد بصورة أفضل في قرار اليوم ٢٢١٠ (٢٠١٦) إذا تضمن مشروعه لغة أقوى بشأن الحاجة إلى إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، كما اقترحت نيوزيلندا وآخرون.

كما تتشاطر نيوزيلندا التحفظات التي أبداها أعضاء آخرون في المجلس إزاء الإشارة في القرار إلى البيان المشترك الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي تمثل أيضا أعضاء دائمين في المجلس. وعلى الرغم من الاعتراف بقيمة الالتزامات الواردة في البيان المشترك، فإننا لا نشعر بالارتياح إزاء استغلال المجلس لإقرار منظورات أي فئة فرعية من أعضاء المجلس، سواء كانوا دائمين أو منتخبين، أو حائزين للأسلحة النووية أو خالين منها.

وفي حين أننا يجب أن نواصل دعوة الدول إلى الانضمام للمعاهدة، بعد مرور ٢٠ عاما، فإننا ندرك أيضا أن مجرد تكرار الالتزامات المتعلقة ببدء نفاذ المعاهدة لا تكاد تحرز تقدما صوب نزع السلاح النووي. ويعد هذا صحيحا بصفة خاصة في ضوء برامج التحديث الجارية في جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية والتي تشمل المساهمة التي يمكن أن تقدمها المعاهدة لنزع السلاح النووي.

وما دامت بعض الدول تحتفظ بالأسلحة النووية، وتعلن أنها ضرورية للأمن القومي، سوف يسعى آخرون إلى حيازتها. يسلط ذلك الضوء على طابع التعزيز المتبادل لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وإهمال واحد سيصيب الآخر بانتكاسة.

وتتطلع نيوزيلندا إلى العمل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة لتعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنشيط الجهود صوب نزع السلاح النووي تمشيا مع الالتزامات الطويلة الأمد المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد فيسكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. أود أن أقول نقطة للإيضاح لصالح الجميع.

إذ نناقش معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من هيكل الأمن العالمي، فإننا مقتنعون بأنه إن تعرض أي جزء أو عنصر من أجزاء أو عناصر ذلك الهيكل للضرر أو الانتهاك، كما حدث، سينعكس ذلك سلبا على استقرار هيكل الأمن العالمي. لذلك، فإننا نرى صلة واضحة جدا بين ما قاله وزير خارجية بلدي للتو وموضوع مناقشة اليوم. إن فشل البعض في رؤية تلك الصلة، إنما يبين فحسب نهجا انتقائيا إزاء مسائل الأمن العالمي.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.